

التلوث البيئي

كأحد عوائق تحقيق تنمية سياحية مستدامة

Environmental Pollution as One of the Obstacles to Achieving Sustainable Tourism Development

نعيمي إيمان

طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة -2- تخصص تهيئة الإقليم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور خالد رامول. مدير جامعة البليدة -2-

تاريخ استلام المقال: 14-10-2019 تاريخ القبول: 15-11-2019 المؤلف المراسل: نعيمي إيمان

ملخص

تعاني البيئة في الوقت الحالي عبر مختلف أنحاء العالم، من مشاكل التلوث التي تتسبب بأضرار تهدد صحة البشرية والأنظمة البيئية، ويؤدي التلوث في غالب الأحيان إلى تغيير غير مرغوب في الصفات الفيزيائية أو الكيميائية أو الاحيائية للبيئة، ومن ثم إخلال التوازن بين مختلف عناصر البيئة لعدم قدرتها على استيعاب هذا الكم من التلوث. كما تعد المشاكل البيئية ذات أوجه وأبعاد متعددة قادرة أن تصل إلى حد التأثير على النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق المساس بالمقومات الطبيعية والثروات المختلفة التي تعتبر مصدرا هاما لجذب السياح وتنشيط السياحة، حيث هذه الأخيرة تعد من أحد الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني والمحقة للأهداف التنموية. وعليه يتناول هذا المقال دراسة الإشكالية البيئية وتسلط الضوء على العلاقة السلبية المتبادلة بين التلوث البيئي والتنمية السياحية.

الكلمات المفتاحية: التلوث البيئي، المشكلات البيئية، حماية البيئة، السياحة، التنمية.

Abstract

Nowadays, environment suffers all over the world from pollution's problems, which causes damages that threatens the population health and environmental systems. Pollution often results in undesirable changes in the physical, chemical or biological properties of the environment. There is a balance between the different elements of the environment because of their inability to absorb this amount of pollution. Such as the extent of environmental problems with multiple aspects and dimensions that can reach the extent of

affecting economic growth, Through the violation of natural elements and various wealth, which is an important source to attract tourists and stimulate tourism, Where the latter is one of the main pillars of the national economy and the achievement of development goals. This paper deals with the study of environmental problems and highlights the relationship between environmental pollution and tourism development

Key Words : Environmental pollution, Environmental problems, environment protection, tourism, Tourism development.

مقدمة

شهد العالم مؤخراً تحولات كثيرة في شتى المجالات والمستويات نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في مختلف مناحي الحياة وأصعدتها، بالرغم من هذا الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه هذا التطور النهضوي، إلا أنه خلف أضراراً على أكثر من صعيد عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية وازدياد حدة التلوث في مختلف النشاطات الحيوية، كما أحدثت هذه الصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة أضراراً جسيمة بالبيئة وأصبحت تشكل خطراً على مكوناتها الحية وغير الحية، فقد فقدت الأنظمة البيئية قدرتها في التجديد التلقائي نتيجة لسرعة استنزافها وعشوائية استغلال موائها بصورة لا تتماشى قدرتها على النماء.

وفي هذا الإطار أدت كل هذه المعطيات إلى ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها من التدهور أو التقليل منه، على الأقل خاصة المناطق التي تحمل ميزة فريدة وخصوصية بارزة، حيث حضي هذا الموضوع باهتمام نظم قانونية مختلفة على المستوى العالمي والوطني، أدت إلى تطور قانون حماية البيئة في العديد من الدول، وعلى غرار بقية الدول عرف قانون حماية البيئة في الجزائر تطوراً مستمراً في الوقت الراهن بغية الحد من تفاقم مشكل التلوث البيئي لا سيما أنه مشكلة كونية عابرة للحدود الجغرافية والسياسية والكونية، لا تحده حدود مجالية ولا تطويق أمني تصعيدي.

إن مشكلة التلوث البيئي ليست جديدة إنما الجديد هو زيادة شدتها، ونتيجة لهذا التدهور البيئي سجل القرن العشرين عدة كوارث بيئية هزت العالم ودمرت ملايين الهكتارات والثروات الطبيعية، حيث تعد الموارد السياحية ثروة اقتصادية وأحد أهم المشاريع البيئية المساهمة في دعم القطاع الاقتصادي، من خلال جذب السياح واشباع رغباتهم عن طريق

زيارة الأماكن الطبيعية والحياة الفطرية الخصبة، والتعرف على ثقافات ومعارف جديدة، كما أن مجالات السياحة وأنشطتها المختلفة تعتبر من أكثر القطاعات تحصيلًا للموارد المالية، وعليه كان من اللازم توسيع القاعدة السياحية لتشمل السياحة البيئية، والتي تقوم أساسًا على التوازن البيئي وشمولية المحافظة على البيئة وحمايتها من أخطار التلوث، فنظرًا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة وجب ربط الاستثمار السياحي ومشاريع التنمية السياحية مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق خطة تنمية موحدة متكاملة ومستدامة. ومن خلال ذلك نحاول في هذا المقال الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت تأثيرات التلوث البيئي في كبح عجلة التنمية السياحية وتشويه مواقع التراث السياحي؟ ولدراسة هذا الموضوع نقسمه إلى محورين: المحور الأول: التلوث البيئي والسياحة المستدامة: اتجاهان متعارضان. المحور الثاني: أخطار التلوث البيئي على التنمية السياحية

1. التلوث البيئي والسياحة المستدامة: اتجاهان متعارضان

لقد خلق الله تعالى هذه البيئة في توازن ومنح كائناتها الحية قدرة التعايش مع بعضها البعض بداية من الكائنات المجهرية إلى أضخمها في مختلف الأوساط البيئية، حيث تستطيع هذه الأخيرة تنظيم نفسها بنفسها وإعادة إصلاح كل ما خرب من العناصر المكونة لمادتها، لكن منذ أن بدأ الإنسان في إنجازاته التقنية المتطورة وسوء استغلاله للموارد الطبيعية أحدث اضطرابات و أضرار بين الكائنات الحية و أنظمتها البيئية، عن طريق تشييد البنايات التي سماها بالتحضر على حساب الأراضي الزراعية و الغابات و القيمة الجمالية للطبيعة، كذلك ببناء مصانع عديدة حسب اختلاف متطلباته التي تلقي معظم نفاياتها بصفة عشوائية في الطبيعة، بإضافة إلى ممارسات التجارب النووية و ما يتخلف عنها من ملوثات إشعاعية. حيثُ ازدادت كمية الملوثات نتيجة هذه الأنشطة المتزايدة وأصبحت البيئة عاجزة عن الحفاظ على اتزانها، كما تحول التلوث إلى هاجس يهدد البشرية واستمرارية وجود الانسان على سطح الأرض.

لهذا طرحت فكرة التلوث على بساط البحث العلمي في أواخر الستينات من القرن العشرين عندما لجأت في ذلك الوقت دولتا السويد والنرويج إلى الأمم المتحدة، واقترحتا عليها عقد مؤتمر دولي للنظر في حماية البيئة من التلوث بعد أن ازدادت نسبة التلوث في بحيرتها ونفوق أسماكها، وبالفعل عقد مؤتمر استكهولم عام 1972، ومنذ ذلك التاريخ

والدراسات العلمية للتلوث تحضي باهتمام الباحثين ليرتقوا في معرفة الأسباب. ولا يعرف التلوث حدودا بين الدول يقف عندها ليحصل على تأشيرة دخول لدولة أخرى، بل يعبر القارات، ويتجاوز الاسلاك الحدودية والبحار المائية ليصيب الدول التي لم تألفه أو تعرفه ويؤكد ظاهرة عالميته⁽¹⁾.

1.1. التلوث البيئي:

التلوث هو الظاهرة الغير مرغوب فيها في البيئة، فقد أحدث تغيرات أصابت توازن العالم كله وتركت آثار سلبية مست جميع القطاعات، كما غدت مشكلة التلوث في أذهان الكثير هي المشكلة الرئيسة للبيئة نظرا لتعدد انواعه ومصادره التي صعب السيطرة عليها.

1.1.1. تعريف التلوث البيئي

يعرف التلوث البيئي بأنه: التحول السلبي المؤدي إلى تغيير خصائص العناصر البيئية وتركيزها من محيطها لتصبح ضارة بالإنسان والكائنات الحية وغير الحية⁽²⁾. بعبارة أخرى التلوث البيئي هو التغيير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء، الهواء، أو التربة. والخسائر الناتجة عن سوء استعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة، والتلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة⁽³⁾. وعرفته المادة 04 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه: «كل تغيير مباشر أو غير مباشر يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد لا يحدث وضعية مضرّة بالصحة وسلامة الانسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية»⁽⁴⁾.

أما الفقه فقد عرف التلوث بأنه: هو الطرح المقصود للنفايات في البيئة من خلال العمليات الصناعية أو الأنشطة البشرية، في حين يرى آخرون أن التلوث هو وجود مواد غريبة بالبيئة أو بأحد عناصرها أو خلل في نسب مكونات البيئة أو أحد عناصرها على نحو يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة. وذهب جانب من الفقه إلى أنه إذا كان بعض التلوث ينشأ بفعل العوامل الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف الرملية فإن أغلب التلوث الذي يصيب البيئة يتحقق بفعل الانسان، نتيجة تعمدته وإهماله أو عجزه عن إقامة التوازن بين الأعمال اللازمة للإشباع حاجاته وأطماعه المتزايدة، وبين المحافظة على سلامة البيئة وخلوها من التلوث⁽⁵⁾.

2.1.1. مصادر التلوث البيئي

يؤدي التلوث البيئي إلى تغيير في الصفات البيئية سواء كان مصدرها طبيعي لا دخل للإنسان فيها ناشئة عن الظواهر الطبيعية أو من مصادر مستحدثة وهي أكثر ما تعاني منها البيئة أي مرتبطة بالنشاط البشري.

1.2.1.1. المصادر الطبيعية

توجد مصادر تزيد من انبعاث الملوثات في البيئة، لكنها لا ترتبط بما أحدثه الإنسان، من بينها مصادر حيوية مرتبطة بوجود الكائنات الحية مثل حبوب لقاح بعض النباتات الزهرية، والجراثيم... وغيرها، وبعض الغازات المتصاعدة من التربة والبراكين، وحرائق الغابات، وكذلك الغبار الناتج عن العواصف، والرياح، وهذه المصادر عادة ما تكون محدودة في مناطق معينة ومواسم معينة، وأضرارها ليست جسيمة إذ ما قورنت بأخرى، بالإضافة إلى بعض الغازات التي تدخل في تركيب الهواء مثل أكسيد الآزوت، وأكاسيد الكربون، وأكاسيد الكبريت⁽⁶⁾.

2.2.1.1. المصادر المستحدثة

هي الملوثات التي يتسبب الإنسان في أحداثها جراء الابتكارات والتقنيات الصناعية ووسائل المواصلات وما يطرحه الإنسان من نفايات لمجمل انشطته من مواضع استقراره وعمله والأخطر من كل ذلك التفجيرات النووية وأسلحة الدمار الشامل⁽⁷⁾.

3.1.1. أنواع التلوث البيئي

نظرا لتعدد الملوثات اختلفت أبعاد دراستها من طرف الباحثين فقد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وهي:

1.3.1.1. وفقا لطبيعة التلوث:

1.1.3.1.1. التلوث الفيزيائي

يمثل التلوث الفيزيائي خطرا كبيرا على الطبيعة كما ونوعا مثل الضوضاء والحرارة وخصوصا الإشعاعات بأنواعها فهي تحطم الخلايا الحية للكائن الحي وتلفها وتسبب مرض سرطان الدم أو الجلد أو العظام إضافة إلى تغيير الصفات الوراثية. كذلك التعرض المستمر إلى الضوضاء يؤدي إلى فقدان جزئي أو كلي للسمع مع التقدم في العمر، إضافة لذلك

فالتلوث الحراري نتيجة الفعاليات الإنسانية التي مثلا تزيد ارتفاع نسبة CO2 على الرغم من أنه ضروري بحياة النبات (خلال عملية التركيب الضوئي لكنه يزيد من درجة حرارة الأرض وهذا ما يؤدي إلى تغيير في الخصائص الحياتية بطريقة تجعل الأحوال والأوساط البيئية أقل ملائمة للحياة كنظام حياتي مستقر). والظواهر الفيزيائية المادية مثل بعض الجسيمات الإشعاعية. أو لا مادية كالأمواف الكهرومغناطيسية وهذه الملوثات تتداخل مع الخصائص الفيزيائية لعناصر البيئة أو المادة الحية، ومن أكثر الملوثات الفيزيائية شيوعا في البيئة هو الإشعاع وهو أشد خطرا على البيئة والأحياء⁽⁸⁾.

2.1.3.1.1. التلوث البيولوجي

يعتبر التلوث البيولوجي من أقدم صور التلوث البيئي التي عرفها الإنسان وينشأ نتيجة وجود كائنات حية، مرئية نباتية أو حيوانية في الوسط البيئي، كالبكتيريا والفطريات وغيرها، وهذه الكائنات تظهر إما على شكل مواد منحلّة أو مؤلّفة من ذرات، وإما على شكل أجسام حية تتطور من شكل إلى آخر في دورة متجددة باستمرار، وينجم التلوث البيولوجي عادة عن الرواسب المدنية الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المنزلي، وعن النفايات المتخلفة عن الصناعات التي تعالج مواد عضوية وما شابه ذلك⁽⁹⁾.

3.1.3.1.1. التلوث الكيمائي

استخدم الانسان المركبات الكيماوية واستفاد من تفاعلاتها منذ آلاف السنين، وربما كانت تجربته الأولى في ذلك اكتشاف النار. واستخدام المصربون القدماء مركبات للتحنيط وصبغ الأقمشة، كما اشتهرت لدى الفينيقيين صبغة أطلقوا عليها الأرجوان الملكي وهي مركب عضوي مستمد من المحار. وباستمرار الأبحاث العلمية شهد القرن الماضي انفجار في مجال الكيمياء العضوية وغير العضوية ويقال إنه تم تركيب حوالي 10 ملايين مركب كيماوي فانطلقت هذه المواد إما بطريقة مباشرة نتيجة الاستخدامات البشرية للمبيدات والمنظفات والأسمدة وما إلى ذلك، أو بطريقة غير مباشرة كنفائات منتجات الأنشطة البشرية كالتعدين والترميد واحراق الوقود والعمليات الصناعية. ومع ذلك فإن العلماء وأهل الرأي متفقون على أن تفادي هذه الأضرار (التلوث الكيمائي) لا يكون بهجر الكيمياء ومنتجاتها بل اللجوء إلى الكيمياء نفسها

لتقديم الحل. ومن ذلك أبحاث أدت إلى صنع مواد بلاستيكية قابلة للتحلل أو إلى قتل بعض الحشرات المضرّة كذلك ابداع وسائل صناعية لا يصاحبها إلا الحد الأدنى من الأبخرة والمخلفات⁽¹⁰⁾.

2.3.1.1. وفقا للبيئة التي يحدث فيها التلوث

تنقسم عناصر البيئة الطبيعية إلى أربعة عناصر الماء، الهواء، التربة، البحار، حيث تتعرض هذه الأخيرة إلى جرائم التلوث بحسب نوع طبيعتها ويعتبر هذا التقسيم من أكثر تقسيمات التلوث شيوعا والتي سنعرضها في الآتي:

1.2.3.1.1. تلوث الماء water pollution

هناك تعريفات عدة لتلوث المياه منها أنه أي تغيير يجعل الماء غير مناسب للاستخدام، كما يعرف أيضا على أنه أي تغيير في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الحيوية يمكن أن يؤثر سلبا على الكائنات الحية ويجعل استخدامها للماء أمرا غير ملائم وغير مستساغ وأخطر ملوثات الماء الإنساني المنشأ، وفي بعض الأحيان يكون التغيير الذي يؤثر سلبا على كائن من الكائنات إيجابيا بالنسبة للكائنات الأخرى. فالمغذيات التي تحفر البكتيريا المستهلكة للأكسجين والمحللات الأخرى يمكن أن تكون قاتلة بالنسبة للأسماك، وعلى الرغم من أننا قد أصبحنا نعالج بشكل علمي ومنطقي العوادم المسببة للتلوث إلا أن الملوثات التي تطلقها العوادم يمكن أن تصل إلى المياه بشكل خارج عن إرادتنا⁽¹¹⁾.

كما قد يشمل تلوث المياه على تلوث المياه العذبة سواء السطحية أو الجوفية وذلك عن طريق مياه الصرف الصحية المتسربة إلى جوف الأرض والأمطار الحمضية، أيضا تلوث مياه البحار التي أصبحت في الآونة الأخيرة مصدرا للماء شرب من خلال تقنية تحلية مياه البحر وذلك من أجل تغطية النقص في كمية المياه الصالحة للشرب.

فبالنسبة للجزائر، الموارد المائية محدودة وموزعة بطريقة غير عادلة، فإذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب 19 مليار م³ في السنة، فإنه في المقابل نحصل على حوالي 600 م³ للفرد سنويا، من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية وهذا باعتبار أن البنك العالمي أقر بأن حد الندرة عند عتبة 1000 م³ للفرد سنويا وقد كانت حصة الفرد سنويا تقدر ب 1500 م³ للفرد في سنة 1962 لتراجع عام 1999 إلى 500 م³ للفرد

في السنة في مقابل مخزون مائي يتوزع 14.2 مليار م³ سنويا منها 12.4 مليار م³ من المياه السطحية و 1.8 مليار م³ من المياه الجوفية غير قابلة للتجدد⁽¹²⁾.

باعتبار البحر المتوسط من أحد الحدود الجغرافية للجزائر ومن بين البحار التي تعرضت لأخطار التلوث البحري بأنواعه مثل التلوث بالنفط، المواد الكيميائية، ونفايات المتسربة من المدن، فحسب آخر الإحصائيات هناك ما يعادل 250 ألف طن من البلاستيك المستعمل هي ملقاة في البحر وغيرها من المواد الأخرى.

حيث يقدر عدد السكان في المناطق الساحلية أكثر من 130 مليون نسمة وعدد السواح والمصطافين أكثر من 200 مليون سائح سنوياً. ومياهه فقيرة في كمية الأكسجين الذائب. والتنقية الذاتية محدودة جداً، كما تضخ فيه عدة انهار تحمل مياهها ملوثات مختلفة. ويحمل نهر الرون من فرنسا لوحده يومياً 20 طناً من المواد النفطية ترمى في البحر⁽¹³⁾.

من الناحية القانونية نجد أن المادة 48 من قانون 10/03 نصت على حماية المياه والأوساط المائية كذلك التوفيق بين متطلبات توازن الأنظمة البيئية ودور المسطحات المائية في التسلية وممارسة الرياضات المائية التي تلعب دوراً هاماً في جذب السياح خاصة في فصل الصيف على ضفاف الشواطئ والسدود بإقامة منتجعات سياحية وغيرها. كما نصت المادة 52 من نفس القانون على منع كل صب أو طمر أو ترميد لمواد في البحر تضر بالصحة العمومية وتنقص من جمال البحر وقدرته السياحية.

2.2.3.1.1. تلوث الهواء Air pollution

إذا أراد الانسان أن يحافظ على صحته لابد من السيطرة على تلوث الهواء لأنه أكسجين الحياة الذي نتنفس، وتتسبب ملوثات الهواء في موت حوالي 50.000 شخصا سنويا (أي تمثل هذه النسبة الإجمالية للمسببات الأخرى للموت). ونقصد بتلوث الهواء وجود المواد الضارة به مما يلحق الضرر بصحة الانسان في المقام الأول ومن ثم البيئة التي يعيش فيها، ويمكننا تصنيف ملوثات الهواء إلى قسمين⁽¹⁴⁾:

- القسم الأول : مصادر طبيعية أي لا يكون للإنسان دخل فيها مثل الاتربة، وغيرها من العوامل الأخرى.

- القسم الثاني: مصادر صناعية أي أنها من صنع الانسان وهو المتسبب الأول فيها فاختراعه لوسائل التكنولوجيا التي يضمن أنها تزيد من سهولة ويسر حياته، فهي على العكس تماما تزيدها تعقيدا وتلوثا: عوادم السيارات الناتجة عن الوقود، توليد الكهرباء ... وغيرها مما يؤدي إلى انبعاث غازات وجسيمات دقيقة تنتشر في الهواء من حولنا وتضر بيئتنا الطبيعية الساحرة. ونجد أن المدن الصناعية الكبرى في جميع أنحاء العالم هي من أكثر المناطق تعرضا لظاهرة التلوث، بإضافة إلى الدول النامية التي لا تتوفر لها إمكانيات للحد من تلوث البيئة.

كما تجدر الإشارة أنه تزداد شدة التلوث في المناطق الحضرية والتي تتميز بكثافة سكانية عالية وذلك نتيجة الدخان المنبعث من السيارات خاصة في حالة الازدحام، بإضافة إلى سوء تسيير النفايات وزحف الإسمت على المساحات الخضراء، أيضا نجد أن معظم المصانع تتمركز داخل هذه المناطق العمرانية المتسببة في تسرب غازات سامة، لهذا قامت بعض البلدان المتطورة بإنشاء مدن صناعية جديدة خارج هذه التجمعات السكانية لتخفيف الضغط عن المدن من جهة والتقليل من شدة التلوث من جهة أخرى.

على سبيل المثال ومن اسوء كوارث التلوث الهوائي ما تعرضت له مدينة لندن عام 1952 حيث توفي(4000) شخص إلى جانب بضعة الاف آخرين تعرضوا لأمراض الجهاز التنفسي. كما أن أكبر مأساة عرفها تاريخ التلوث حتى الآن، هي مأساة مدينة (بوبال) في الهند عام 1985 والتي أودت بحياة الالاف من البشر إلى جانب الكثير من فاقد البصر⁽¹⁵⁾.

وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية إحصائيات تسجل فيها ثلاثة ملايين حالة وفاة جراء التلوث الهوائي حيث تعد نسبة 90% من هذه الوفيات في الدول المتدنية أو متوسطة المداخل التي احتلت فيها الصين والهند قمة الهرم في ترتيب البلدان العالمي.

3.2.3.1.1. تلوث التربة soil pollution

إن تلوث التربة ينتج بدخول أجسام ملوثة بداخلها تؤدي إلى حدوث تغيير في تركيبها الكيميائي والفيزيائي وخصائصها الطبيعية، فقد يكون هذا التلوث طبيعيا عن طريق الأمطار الحمضية المحملة بالملوثات أو البراكين والعواصف الترابية وغيرها من الظواهر الطبيعية، كما قد يكون كيميائيا ويعد أكثر خطورة كالأسمدة ومبيدات الحشرات المستعملة في المجال الزراعي بإضافة إلى التلوث بمياه الصرف الصحي والنفايات (صناعية، منزلية) وما شابه ذلك.

وتعتبر التربة ملوثة باحتوائها على مادة أو مواد بكميات أو بتركيزات تسبب خطر على صحة الانسان والحيوان أو على النبات أو المياه السطحية والجوفية وصولاً إلى المنشآت الهندسية على سطح الأرض وينتج عن تلوث التربة تدهور وانخفاض في إنتاج الأرض إضافة إلى تأثيره الضار على المزروعات بما قد تحويه من مواد وعناصر تضر بصحة الإنسان الذي يتغذى عليها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق انتقال هذه الملوثات إلى المنتجات الحيوانية التي يتناولها الانسان فيصبح عرضة لأخطار هذه الملوثات⁽¹⁶⁾.

إذ جاء في تقرير الأمم المتحدة حول بيئة الحياة عام 1971 أن التربة مصدر طبيعي محدود وغير قابل للاستبدال وفي حالة الإهمال والهدر يصبح هذا المصدر في كثير من أنحاء العالم حدوداً فاصلة أمام أي تقدم لاحق للمجتمع البشري وما أن تتوقف التربة عن الحياة أو تنعدم ينعدم الوجود البيولوجي مع حلول عواقب وخيمة على البشرية⁽¹⁷⁾.

3.3.1.1. وفقاً لنطاقه الجغرافي:

نميز في هذا النوع صورتين تلوث محلي ويقصد به التلوث الذي لا تتعدى أثاره الحيز الإقليمي في مكان مصدره، بمعنى أنه التلوث المحصور سواء من حيث مصدره أو في أثاره في منطقة معينة أو إقليم معين أو مكان محدد كمصنع أو غابة أو بحيرة أو نهر داخلي، وتلوث بعيد المدى والذي عرفته اتفاقية جنيف 1979 سنة على أنه التلوث الذي يكون مصدره العضوي موجود كلياً أو جزئياً في منطقة تخضع للاختصاص الوطني للدولة، وتحدث أثاره الضارة في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة أخرى⁽¹⁸⁾. أما بالنسبة للجزائر حسب إحصائيات مؤشر "تمبيو" للتلوث سنة 2016 فقد احتلت المرتبة السادسة بين البلدان العربية والثالثة والعشرون عالمياً، مع نسبة 16,76 (مؤشر التلوث العالمي) بعد مصر، لبنان الأردن، البحرين وقطر.

2.1. من السياحة النمطية إلى السياحة المستدامة:

إن تطور السياحة من كونها ظاهرة بسيطة إلى نشاط نفعي مهم وصناعة تنموية تساهم في حماية البيئة وتسويق تراثها المنظري، تعتبرها الكثير من الدول والمجتمعات المتقدمة ضرورة حتمية، وإحدى أبرز النشاطات الاقتصادية ذات المردود العالي، فقد حظيت بأهمية متميزة لدى الباحثين وصانعي القرار، وتنافس على تطوير القطاع السياحي دول شتى، باستثمار مختلف مقوماتها البيئية الطبيعية والمرتبطة باستثمار حماية البيئة والتنوع الحيوي

والثقافي معتمدةً على استراتيجيات فنية والتنمية المستدامة، بما في ذلك كل الخدمات التي تتصل بهذا القطاع لتجعل منها صناعة تتوافق مع متطلبات العصر.

1.2.1. تعريف السياحة

قد تنوعت وتعددت التعاريف بشأن السياحة بتنوع معايير التمييز بينهما، وباختلاف آراء المختصين والباحثين فيها، حيث يمكن تسليط الضوء على البعض منها على النحو التالي: عرفها الاقتصادي النمساوي "شو ليرن شرانتهوم" على أنها⁽¹⁹⁾: "السياحة هي اصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود وإقامة والأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا".

أما السياحة حسب مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي انعقد في روما 1963 أقر أن السياحة⁽²⁰⁾ "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالتأثر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية". وقد عرفتها منظمة السياحة العالمية (WTO) world tourism organization⁽²¹⁾ بأنها: "نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل".

3.2.1. أنواع السياحة:

من بين أهم أنواع السياحة نجد ما يلي:

1.3.2.1. السياحة التاريخية:

تعتبر الآثار التاريخية من المواضيع السياحية المهمة عند السياح لذلك يعتمد الكثير منهم زيارتها ليقف أمام ما تركته أيدي الأجيال السابقة من فن معماري يتجلى بأبهى وأجمل صورة في واجهة الزائر. ويستقطب هذا النوع من السياحة أفواجا من السياح وخاصة من كبار السن والعلماء والمثقفين والباحثين، لذلك تعتبر من أرقى تصنيفات السياحة لكنها تتطلب اهتمام الدولة ومؤسساتها الرسمية للمحافظة على المناطق الأثرية⁽²²⁾.

2.3.2.1. السياحة العلاجية: وهي السياحة إلى المنتجعات أو مناطق مشهورة باستعدادها بالمصحات ودور العلاج الطبيعي، لعلاج أنواع معينة من الأمراض كالأعراض الصدرية وأمراض الروماتيزم المفصلي والروماتيد، وتقوم السياحة الصحية على علاج السائح المريض في بعض الأماكن التي تتوفر فيها العيون الساخنة والمياه المعدنية وحمات الرمل، وغيرها من الأماكن التي تتميز وتشتهر ببعض الخصائص العلاجية. ويرتبط ذلك ببعض التسهيلات الأخرى، مثل إيجاد الأماكن النظيفة بيئياً لإقامة السائح وإيوائه وتوفير المستوى المعيشي المناسب⁽²³⁾.

وتعتبر الجزائر في مقدمة الدول التي تمتلك مقومات السياحة العلاجية تمكنها من تحقيق عوائد اقتصادية هامة ذلك ما إذا تم استغلالها بشكل حسن، فهي تتوفر على العديد من مصادر العلاج الطبيعي مثل الحمامات المعدنية الحارة وأخرى تتميز بارتفاع نسبة الاملاح المعدنية فيها كحمام بوحنيقية، حمام قالمة، حمام بوحجر وغيرها، أيضاً إمكانية العلاج برمال الصحراء لمعالجة بعض الأمراض، ضف إلى ذلك أعالي الجبال المكسوة بالغابات والمتوفرة على الهواء النقي الغني بالأكسجين المفيد لمرضى الربو وأصحاب المشاكل التنفسية. فهذا النوع من الأنشطة السياحية يعتمد على البيئة الطبيعية، والجزائر لم تعطي لحد الآن هذا القطاع الاهتمام اللازم التي يمكن أن تجعلها سوقاً رائجة للسياحة العلاجية.

3.3.2.1. السياحة الترفيهية:

تتضمن تغيير مكان الإقامة الدائمة لفترة أكثر من يوم واحد إلى مناطق أخرى يراد زيارتها والاطلاع عليها وتغيير الجو من أجل الترفيه عن النفس، بزيارة المنتزهات والبحيرات والشواطئ والجبال والشلالات والمغارات ورؤية الحيوانات النادرة والمعالم الأثرية والتمتع بمناظر الصحراوية، وحضور المنافسات الرياضية العالمية والأولمبياد، فهي أيضاً تتضمن ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص في البحار والتزلج على الثلوج في مناطق كثيرة كما هو الحال في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، مما يبعث في النفس الهدوء والراحة والاستقرار⁽²⁴⁾.

4.3.2.1. السياحة الرياضية:

السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها. وتمثل

السياحية الرياضية بصورة جلية في المسابقات العالمية كمنافسات كأس العالم لكرة القدم والبطولات الأولمبية⁽²⁵⁾.

5.3.2.1. السياحة الدينية:

يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها: " ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو من الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد أو ذاك فهي سياحة تقليدية تمثل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما مثل: زيارة مكة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفايكان بالنسبة للمسيحيين⁽²⁶⁾.
زيادة عن هذه الأنواع المذكورة سابقا قد ظهرت أنماط أخرى لسياحة مثل سياحة المؤتمرات والأعمال التي تشمل على انتقال فئة معينة من الأفراد بدوافع مهنية كالباحثون، رجال الأعمال وغيرهم، كما تعتبر هذه السياحة موردا اقتصاديا هاما راجع إلى نوعية السائح خاصة إذا كان من رجال الأعمال فقد يفسح له المجال للاستثمار وإقامة علاقات في هذا البلد. أيضا نجد سياحة الشواطئ وهي نوع من السياحات الموسمية تعتمد على استغلال الشواطئ والمناخ الجميل، كذلك مدى توفر الخدمات السياحية، فالنسبة للجزائر والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط تحتل المراتب الأولى عالميا في جودة هذه الشواطئ والتي لها إمكانية استقطاب عدد هائل من السواح سنويا.

3.1. السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضييفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها، ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هنالك ثلاث مظاهر متداخلة⁽²⁷⁾:

- الاستدامة الاقتصادية.

- الاستدامة الاجتماعية والثقافية.

- الاستدامة البيئية.

وعليه فإن الاستدامة السياحية تبدأ من خلال حماية وصيانة هذه المقومات وتطويرها بشكل مستمر، كما تشمل مراعاة معايير ومستويات الجودة في عناصر البيئة التي هي أساس الذي يعتمد عليه السائح في اختيار وجهته السياحية، مما يتطلب إشراك السكان المحليين والسياح وأصحاب المشروعات السياحية والقائمين على هذا القطاع في صيانة وتجديد الشروط البيئية للسياحة بشكل دائم⁽²⁸⁾.

1.3.1. مبادئ السياحة المستدامة:

تقوم السياحة المستدامة على جملة من المبادئ المتمثلة في⁽²⁹⁾:

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة.
- يجب أن تتبع كلا من الوكالات، المؤسسات، الجمعيات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيضة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه.
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيضة.
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل مباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

2.3.1. أهداف السياحة المستدامة:

- من أجل تطوير القطاع السياحي يجب الاعتماد على برامج مستدامة وقواعد ثابتة تضمن ديمومة هذه الصناعة وتحقيق التنمية، وذلك بالتركيز على مجموعة من الأهداف نذكر منها⁽³⁰⁾:
- أ- حماية الثقافة المحلية وخصائصها البيئية، الثقافية والاجتماعية (التراث والعادات، الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الحضاري والثقافي).
- ب- ترشيد استخدام الموارد السياحية.
- ج- حماية البيئة من التلوث (الأرض، المناخ، المياه، الحياة، البرية، النمو السكاني).

3.3.1. البيئة الطبيعية مضمون أساسي للسياحة

تتكون البيئة الطبيعية من الماء والهواء والتربة ومصادر الطاقة المختلفة والأحياء بأنواعها، حيث تعتبر هذه البيئة الوعاء الذي يتم فيه مجمل الأنشطة المتبادلة بين الإنسان والطبيعة، كما تعد هذه المقومات عاملاً أساسياً في تنشيط السياحة.

بإضافة لذلك نجد أن السياحة والبيئة هي نفس الشيء، على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل الجذب السياحي المتمثل في المناخ والمناظر البيئية الطبيعية والشواطئ وغيرها، أو في عوامل جذب من صنع الإنسان كالمناطق التاريخية الأثرية والحديثة وغيرها، وهنا تبدو نقطة هامة تتعلق بضرورة المحافظة على الأصول البيئية (Assets Environment)⁽³¹⁾، فهذه الأخيرة تفقد جاذبيتها في ظل البيئة الملوثة ونتيجة لذلك يقل الطلب على السياحة من جانب الأفراد وتنخفض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي⁽³²⁾.

2. أخطار التلوث البيئي على التنمية السياحية

أصبح التلوث من بين أهم الآفات التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، لدرجة أن معيار قياس الفارق بين التخلف والتقدم بات يقاس بمدى حماية الإنسان من مخاطر التلوث وحماية البيئة من التجاوزات التي الحقها الإنسان ببيئته، خاصة مع زيادة التقدم والتطور في طرق استغلال الموارد البيئية، حيث شملت ثمار هذا التقدم مختلف مجالات الحياة، لاكن هناك بعض القطاعات تعتمد اعتماداً كلياً على ضرورة التوازن البيئي الطبيعي، فالسياحة تجسد هذا المنظور كون أنه من أهم أشكال السياحة سفر الشخص و ترحاله لمناطق معينة من العالم بغية الترفيه والاستمتاع بجمال الطبيعة والمواقع الأثرية وغيرها، لهذا السبب تسعى الدول التي تريد التحكم في قطاعها السياحي وتحقيق تنمية سياحية إلى حماية العناصر البيئية المختلفة و خلق إدارة جيدة للنفايات والملوثات بأنواعها للتخلص منها بشكل سليم .

1.2. أثر التلوث البيئي على التراث السياحي والتنمية السياحية:

تعتمد برامج التنمية السياحية على تحقيق التوازن المندمج في الموارد السياحية، بالاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي وترشيد الإنتاجية في مختلف القطاعات، فالتنمية السياحية دعامة أساسية من دعائم التنمية، وركيزة من ركائز الاقتصاد الحديث كونها نشاطاً اقتصادياً متجدداً، يركز على كيفية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة نتيجة لطبيعة نشاطها وارتباطها بالموطن البيئي السياحي.

1.1.2. مفاهيم أساسية حول التنمية السياحية

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية فيرى البعض أنها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية، إلا أنها لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه بيناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن تمتد لتشمل كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة وطنية وقطاعية وإقليمية⁽³³⁾.

وعلى هذا فإن مفهوم التنمية السياحية أصبح يرتبط في نظر الدول المتقدمة والنامية بنمو حياة وسلوك الأفراد والجماعات، لأن التنمية السياحية هي إحداث التغيير الاجتماعي، لكي يتحقق نمو حياة الأفراد والجماعات والمنظمات الموجودة بإقليم ما، مما يستوجب العمل على تأهيل هذا المفهوم فكرياً تمهيداً لوضع ضوابط تنظيمية وتشريعية تضمن تحقيق هذا التأهيل لمصلحة نمو وزيادة الموارد والثروات⁽³⁴⁾.

1.1.1.2. تعريف التنمية السياحية

من بين التعاريف المتعددة للتنمية السياحية تعرف بأنها⁽³⁵⁾: «إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصادياً، اجتماعياً، وعمرانياً، لاسيما الأقاليم، التي لا تملك مقومات اقتصادية فاعلة مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها بصورة عقلانية، لغرض رفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع على أن يأخذ بالنظر الاعتبار المحافظة على البيئة من التلوث».

2.1.1.2. عوامل قيام التنمية السياحية

تسعى الدول بمختلف مستوياتها إلى تحقيق العوامل التي تساعد في إحداث التنمية السياحية، والتي يمكن حصرها فيما يلي⁽³⁶⁾:

- تطوير السياحة وظهور أنماط سياحية جديدة وضرورة مسايرة التقدم والتطور البيئي.
- اهتمام دول أوروبا بالتنمية بعد الحرب من خلال مشروع مارشال الأمريكي والتركيز على النشاط السياحي كوسيلة لإزالة آثار هذه الحرب والاتجاه نحو الانفتاح.
- اقتناع كثير من الدول التي تملك مقومات الجذب السياحي بأن السياحة هي الوسيلة الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ظهور المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يهدد النشاط السياحي .
- اتساع رقعة السوق السياحي العالمي وزيادة توقع السائحين من الخدمات السياحية.

3.1.1.2. أهداف التنمية السياحية

تختلف أهداف التنمية السياحية من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، غير أنه أساس تحقيق التنمية المرتبط بالمنتج السياحي والمشاريع سياحية سواء في الاستغلال العقلاني للموارد والمقومات الطبيعية أو السياسات التخطيطية السياحية، لذلك تقف التنمية السياحية على مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي⁽³⁷⁾:

- تحقيق الزيادة المستمرة في الموارد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة، وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية التابعة لقطاع السياحة.
- تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.
- تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع محاولة التخلص من الآثار السلبية لها قدر الإمكان.
- المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة.

4.1.1.2. البيئة والتنمية السياحية

حظيت البيئة بشكل خاص باهتمام المنشغلين في المجال السياحي كون النشاط السياحي يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة والتي تمثل عنصر جوهري في جذب السياح وتلبية حاجياتهم، فالبيئة السليمة عامل يساعد على تحقيق التقدم والتطور في صناعة السياحة، حيث هذه المعادلة قد تكون عكسية في نفس الوقت برغم من المنافع الاقتصادية المختلفة التي تحققها السياحة فيمكن أن تتسبب في أضرار بيئية يصعب علاجها ما لم تحضي بدراسة وتخطيط تنموي يحمي البيئة.

2.1.2. علاقة السياحة بالبيئة

تعتبر البيئة أهم عنصر تقوم عليه السياحة من خلال إبراز المعالم الجمالية لأي منطقة، وبالتالي فإن السياحة البيئية تعتبر إحدى الأنماط السياحية التي تعتمد في المقام الأول على

الذين يجدون المتعة والراحة في مجال الطبيعة، وتتوقف السياحة البيئية على البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة، وتوفير الراحة والاستجمام للإنسان. كما يتيح هذا النمط السياحي إمكانية ربط استثمارات بحماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي، سيما بالمناطق السياحية التي تعتمد على البيئات المحمية، وعلى الأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المضيفة⁽³⁸⁾.

يؤرّخ للسياحة البيئية في بداية القرن العشرين حيث بات سكان العالم المتقدم على وعي أكبر بمخاطر الاتجاه التمديني، التصنيعي، التحديثي والمادي. وفي إطار اليوم العالمي للسياحة الذي انعقد في كيبك-كندا العام 2002، خلص المجتمعون إلى أن استدامة السياحة يجب أن تأتي على رأس أولويات مؤتمهم، وذلك بسبب مساهمتها الكبيرة في مجال تخفيف الفقر وحماية الأنظمة البيئية المهددة بالانقراض. كما تكمن أهمية السياحة البيئية في مساهمتها بشكل فعال في المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وفي إشراك المجتمعات المحلية والأصلية في عمليات تخطيطها وتنميتها والمساهمة في رعايتها⁽³⁹⁾.

حيث تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها⁽⁴⁰⁾: "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.

ويرى بعض الباحثين والمهتمين بالمجال البيئي أن السياحة العشوائية، تلك التي تجعل من البيئة مجرد مطية لكسب مالي دون تخطيط مستدام يجعل من البيئة عرضة للتشوهات والانتهاكات تتعارض والأداء البيئي، مما يخلف أثراً جسيماً على مكوناتها ودورها الإيكولوجي، وينقص من جودتها كمنتوج سياحي طبيعي ممتاز يتطلب الحماية المستدامة والفعالة، فالدول النامية ما تزال تنظر للبيئة بنظرة المصلحة أي تحقيق غاية مالية (جلب العملة الصعبة) من السائح الأجنبي، دون الوصول لدرجة الوعي البيئي في مجال السياحة البيئية المستدامة.

1.2.1.2. خصائص السياحة البيئية:

- المقصد أو الوجهة (destination) يكون عموماً وسطاً طبيعياً غير ملوث.
- عناصر الجذب تتمثل عموماً في النباتات والحيوانات أو بالأحرى التنوع الحيوي الطبيعي (la biodiversité).

- تعمل السياحة البيئية على دعم التنمية بالمقصد السياحي البيئي و الحفاظ على خصوصيته.
- تساهم السياحة البيئية في المحافظة على البيئة وترقية الأنشطة التي من شأنها استعادة التوازن الطبيعي.

- الإقامة المتواجدة بالمقاصد السياحية البيئية ينبغي أن تتوفر أحيانا على برامج بيداغوجية أو تربوية لتوعية السائح وترشيد سلوكه تجاه الموارد الطبيعية⁽⁴¹⁾.

3.2.1.2. المعايير الأساسية للسياحة البيئية

قد تتعدد الأسباب التي أدت بالسياحة البيئية أن تصبح من بين أهم الصناعات السياحية نموا في العالم وذلك لقيامها على مجموعة من المعايير تدرج ضمن المحافظة على التنوع البيولوجي والثقافي من خلال حماية النظام الإيكولوجي، والعمل على الاستخدام للتنوع البيولوجي وتوفير فرص العمل للسكان المحليين والجماعات الأصلية من خلال مشاركتهم في برامج ومشاريع أنشطة السياحة البيئية لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، بإضافة إلى التأكيد على أهمية مواقع الجذب البيئي وخاصة ما يتعلق منها بالنباتات والحيوانات والثقافات المحلية، لهذا أصبحت السياحة البيئية المستدامة مرتبطة بتعابير عديدة منها السياحة المسؤولة (Responsible Tourism)، سياحة الأدغال (Jungle Tourism)، السياحة الخضراء (Green Tourism)، وسياحة السفاري (Safari)⁽⁴²⁾.

على كل حال إن الإدارة الإيكولوجية لموقع السياحي يجب أن يقوم عليها مديرون أكفاء ومسؤولون للحفاظ على موقعها دون أن تفقد قيمتها بالاستغلال المكثف. والسياحة البيئية يجب أن تقترح استراتيجية قابلة للاستمرار لكسب المال وفي نفس الوقت الحفاظ على الموارد البشرية التي هي أصل هذا القطاع فإن السياحة الإيكولوجية يمكن أن تكون نشاطا مستداما تولد الدخل دون الحاق الضرر بالموارد والمقومات الطبيعية⁽⁴³⁾.

3.1.2. اتجاهات دولية للحد من انعكاسات التلوث على السياحة

قد وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع لمنظمة الأمم المتحدة مع منظمة السياحة العالمية (W.T.O.) إعلان مشترك للتوافق بين السياحة والبيئة عام 1982م، وتشكلت لجنة دائمة (لجنة السياحة والبيئة) الهدف من تشكيلها هو نشر الوعي البيئي بين شعوب دول العالم كما أن منظمة السياحة العالمية عقدت مؤتمرها في أكتوبر عام 1997م في مدينة اسطنبول

التركية تحت شعار «السياحة قطاع رائد في القرن الحادي والعشرين لإيجاد فرص العمل وحماية البيئة». أما في سبتمبر عام 2000م احتفل العالم بيوم السياحة العالمي تحت شعار «التكنولوجيا والطبيعة تحديان للسياحة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، في إطار الاعتراف بأهمية التكنولوجيا في النشاط السياحي وكذلك بأهمية المحافظة على الطبيعة والبيئة، كأساس لاستمرار التواصل السياحي، ولا يمكن تحقيق (التنمية السياحية المستدامة) إلا من خلال الحفاظ على المقومات البيئية⁽⁴⁴⁾.

كذلك حماية التراث السياحي من التلوث لأن ارتفاع مستوى البيئة في أي دولة سياحية يؤهلها لتكون نقطة جذب للسياح ودافعا مشجعا للمستثمرين في المجال السياحي، بذلك تصبح لصناعة السياحة القدرة على دعم الصناعات الأخرى وحتى منافستها باعتبارها ارث طبيعي من صنع الخالق، لهذا يجب أن تدخل البيئة في أي خطة استراتيجية موضوعة للاستثمار في صناعة السياحة.

2.2. أثر النشاط السياحي غير المستدام على الجانب البيئي

لنشاط السياحي دورا هاما في تحقيق التنمية ودعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يعد سلاحا ذو حدين بالنسبة للبيئة لما له من تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية كما يتضح فيما يلي:

1.2.2. الآثار الإيجابية:

كثيرا ما يكون للنشاط السياحي أثر طيب على البيئة وعناصرها، حيث يتطلب ذلك أن يتدخل الإنسان بتقنياته الحديثة والتخطيط الجيد لتجميل البيئة وتحسينها وتهيتها وإعدادها بشكل يناسب النشاط البشري، كما يمكن مشاهدة ذلك بوضوح في تلك المنتزهات التي يقوم الانسان بإنشائها ورعايتها، بهدف جذب الناس إليها. كذلك في الفنادق وحمامات السباحة وملاعب الكرة بأنواعها، وغيرها من التجهيزات التي يتم تشييدها لإقامة الأنشطة المختلفة، وما يتبع ذلك من حركة واستثمارات في مجالات متعددة⁽⁴⁵⁾.

أما بالنسبة للتراث التاريخي والثقافي الذي يعد مركز لإستقطاب السياح وتوفير عوائد مالية له دور في تشجيع الحكومات وتحفيز الجهات المسؤولة في المحافظة عليه وإعادة ترميمه خاصة المناطق ذات أهمية تاريخية ودينية.

2.2.2. الأثار السلبية

قد تتعدد التأثيرات السلبية على البيئة في حالة ما إذا لم تتم إدارة النشاط السياحي بدقة وأسلوب علمي، التي تؤدي غالبا إلى تدهور البيئة وتلويث عناصرها.

فالنشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية ويسبب بذلك عدة أضرار خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط، وهو ما قد يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد ارتفعت نتيجة الطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل فراء وجلود وقرون... إلخ⁽⁴⁶⁾.

كما تتسبب الأنشطة السياحية كذلك في تلوث الهواء الذي ينتج عن وسائل النقل المختلفة وتلوث الماء المتمثل في فقدان الفنادق والمنتجعات السياحية أنظمة سليمة للصرف الصحي إلى جانب وسائل الانتقال المائية وغيرها، بإضافة إلى الضوضاء السمعية غير المرئية الناتجة عن تجمع السياح وتكدسهم في مناطق معينة فيؤدي التعرض لها إلى ظهور أمراض عصبية ونفسية تصيب الإنسان. كذلك تكديس القمامة والقاذورات في المناطق السياحية نتيجة تدفق الأعداد الكبيرة من السياح الذين يستخدمون المكان وما يتخلف عن أنشطتهم المختلفة يعتبر مصدرا آخر من مصادر التلوث المؤثر في البيئة فتناول السياح والمواطنين الطعام في رحلاتهم الخلوية وما ينتج عنها من بقايا ومخلفات، وعدم التخلص من هذه الفضلات يتسبب في بعض الأمراض فضلا عن سوء المنظر العام للمكان⁽⁴⁷⁾.

3.2.2. الوقاية من المشاكل البيئية التي تؤثر على السياحة في ظل القانون الجزائري

حسب ما تبين سابقا في آثار التلوث البيئي بأنواعه على السياحة وما قد ينتج عن التنمية السياحية من أضرار بيئية، قد عالجت قوانين حماية البيئة هذه التأثيرات بوضع تدابير وإجراءات تمنع حدوث هذا الخطر أو التقليل منه.

1.3.2.2. الوقاية من تلوث الهواء والجو

الهواء يمثل أهم عنصر في حياة الإنسان وعنصرا من عناصر الجذب السياحي، حيث حددت المادة 44 من قانون 10/03 مفهوم التلوث الجوي، أما المادة 45 تنص على خضوع عمليات بناء واستغلال البنايات والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية إلى مقتضيات

حماية البيئة وتفادي إحداث التلوث الجوي والحد منه. وعندما تنبعث ملوثات للجو يتعين على الأشخاص المالكين للمؤسسات الصناعية اتخاذ تدابير لازمة لإزالتها أو التقليل منها أو الكف عن استعمال هذه المواد وذلك بموجب المادة 46 من نفس القانون.

2.3.2.2. الوقاية من التلوث المياه والأوساط المائية

إن تلوث المياه مرتبط أساسا بنشاط الإنسان خاصة عند تعمير المناطق الساحلية وتزايد الكثافة السكانية بالقرب منها. حيث تعتبر الشواطئ والمسطحات المائية أخرى (بحيرات، شلالات) من بين الصناعات السياحية الأكثر شيوعا خاصة في موسم الصيف.

في هذا الصدد تنص المادة 48 من قانون 10/03 على الهدف من حماية المياه والأوساط المائية بالتكفل وتلبية متطلبات التزويد بالمياه واستعمالاتها وآثارها الصحية، كذا التوفيق بين التسلية والرياضات المائية.

أما بالنسبة لحماية البحر فقد تناولها المشرع في المواد 52 إلى 57 من قانون 10/03 أشارت فيها المادة 52 على منع الصب أو الغمر للمواد التي من شأنها الإضرار بالصحة العمومية والنظام البيئي البحري والتقليل من القيمة الترفيهية والمساس بالقدرات السياحية للبحر، كما اشترطت المادتين 53 و 55 الحصول على ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالبيئة في عمليات شحن أو تحميل المواد أو النفايات الموجهة للغمر أو بالترديد في البحر. وبالنسبة للسفن ألزمت المادة 57 ربان السفينة التي تحمل مواد خطيرة، سامة، وملوثة وتعبّر بالقرب من المياه الخاضعة للقضاء الجزائي أو داخلها أن يبلغ عن كل حادث في سفينته ينتج عنه تهديد بالتلوث أو إفساد الوسط البحري والسواحل الوطنية.

كما نجد أن قانون 12/05 المتعلق بالمياه⁽⁴⁸⁾ قد نص على حماية الموارد المائية والحفاظ عليها على مستوى الكمية والنوعية عن طريق مجموعة من المخططات والتدابير، كما يمنع تفريغ المياه القذرة مهما كانت طبيعتها في الأوساط المائية، حيث تتبع بمجموعة من التدابير من شأنها إزالة مصادر التلوث الدائم والوقاية من مخاطره⁽⁴⁹⁾.

3.3.2.2. الوقاية من تلوث التربة

في هذا الخصوص أكدت المادة 59 من القانون 10/03 بشكل واضح على أن تكون الأرض وباطنها والثروات التي عليها محمية من كل أشكال التدهور والتلوث، أما الشروط

وتدابير مكافحة التصحر والانجراف وشروط استعمال المواد الكيماوية فقد حددت بموجب المادة 62. ولأن السياحة الصحراوية تحتل مركزا مهما في الجزائر نظرا لشاسعة وجمال صحراء الوطن فإن المادتين 63 و 64 تنصان على وجوب إعداد مخططات وتدابير تحافظ على الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للأوساط الصحراوية.

4.3.2.2. الوقاية من النفايات

تمثل طرق التخلص غير السليمة من النفايات مشكل عويص يهدد الاعتبارات الجمالية لبعض المدن و الأماكن السياحية، كما يتسبب في تلوث العناصر الثلاثة للطبيعة، حيث يقع على عاتق البلدية و المؤسسات العمومية تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها حسب ما نص عليه القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، من خلال السهر على السير الحسن لمختلف المخلفات المنزلية و النشاطات الاقتصادية و الخدماتية، كذلك تبني نظم إدارة و تميم النفايات عن طريق إعادة التدوير و الرسكلة من أجل الحفاظ على البيئية و المنشآت السياحية.

في هذا السياق نجد أن قانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة قد أدرج موضوع التنمية السياحية ضمن أدواته الأساسية فقد نصت المادة 7 منه على مجموعة من المخططات لتهيئة الإقليم كالمخطط الوطني لتهيئة السواحل والحماية من التصحر، كما قد حدد المبادئ و أعمال التنظيم المتعلقة بالفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية و مناطق التراث التاريخي الثقافي بإضافة إلى البنية التحتية السياحية⁽⁵⁰⁾، حيث حدد أيضا كيفية ضمان المحافظة على المناطق الساحلية و مياه البحر من أخطار التلوث⁽⁵¹⁾، أما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فقد تضمنت كفاءات تطوير الأنشطة السياحية باحترام خصوصية كل منطقة مع وجوب الاستغلال العقلاني للفضاءات السياحية و قواعد المحافظة على مناطق التوسع السياحي⁽⁵²⁾.

3.2. التنمية السياحية أداة لحماية السياحة من التلوث

يعد ارتباط السياحة بالبيئة اتصالاً وثيقاً، فالمخاطر المتصلة بالتلوث البيئي تستطيع تدمير الأسس التي يقوم عليها النشاط السياحي، وبالتالي فإن التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية السياحية يستوجب اتباع خطط تنمية بحت، لا تخلوا من ادراج البعد البيئي وصون

الإرث الطبيعي والحضري للبيئة في المناطق السياحية الفطرية، فيما يساهم في اشباع حاجات الأجيال الحاضرة والقادمة، وترشيد الموارد السياحية وتنميتها.

1.3.2. تنشيط السياحة البيئية للحد من التلوث البيئي

إن تفاقم المشاكل البيئية في العالم وزيادة شدتها مع الوقت أخذت بأنظار الناشطين البيئيين والخبراء التوجه نحو إيجاد طرق واستراتيجيات تساهم في إيقاف زحف التلوث البيئي بالاستثمار في القطاع السياحي وجعله وسيلة لحماية البيئة و التراث الحضاري، فقد تجلت معظم الحركات العاملة على دعم هذا التوجه في انعقاد مجموعة من المؤتمرات باشرت بها منظمة السياحة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسياحة البيئية و جمعية السياحة البيئية الدولية و غيرها، حيث انصبت أهم أهدافها على تنشيط السياحة و تشجيع الإدارة الرشيدة للسياحة كاستعمال تقنيات حديثة لنشر الوعي البيئي و تبادل الخبرات بين الدول، كذلك منح فرص التعليم البيئي خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع مستوى التلوث نتيجة ضعف أجهزة التسيير و تقنيات معالجة النفايات.

وقد ساعدت اليونيسكو الدول والحكومات على تنشيط وتحسين قيام المنتجات السياحية البيئية من خلال العمل على توفير البيئة الأساسية فيها، مثل شبكات المياه والصرف الصحي وطرق المواصلات والاتصالات والكهرباء في بلدان نامية عديدة في آسيا مثل تايلاند وماليزيا وفي إفريقيا مثل كينيا وتنزانيا ومدغشقر، فأدت إلى تحسين نوعية حياة السكان المحليين وحمايتهم من أخطار التلوث⁽⁵³⁾.

بإضافة إلى خلق تدابير عملية حديثة لتسويق المنتج السياحي الذي يؤدي إلى السيطرة على مصادر التدهور البيئي ووقف استنزاف موارد البيئة التي سميت بالاقتصاد الأخضر والتسويق الأخضر، الذي هو سر ما تميزت به بعض الشركات كعامل ابداعي ينسجم مع متطلبات البيئة مثل بناء منتجعات وفنادق سياحية بنوافذ زجاجية كبيرة لترشيد استعمال الكهرباء، أيضا استخدام الخشب للبناء في المناطق الجبلية للحفاظ على المنظر الطبيعي للمنطقة. كما نجد أيضا أن بعض الشركات السياحية تلجأ إلى استعمال منتجات قابلة للتدوير الممكن إعادة استخدام مكوناتها في أنشطة سياحية أخرى كمهارة تسويقية تخدم سمعة الشركة المستعملة للصناعة النظيفة فتمنحها قدرة تنافسية مع الشركات التقليدية بأنها تلبى رغبات السياح من جهة وتخدم البيئة من جهة أخرى.

2.3.2. دور الإعلام في نشر ثقافة الوعي السياحي البيئي

تندرج وظائف الإعلام السياحي كونه نشاط مهني معلوماتي في الكشف عن المناطق السياحية ومنتجاتها وفتح الفرص الاستثمارية في هذا المجال إذ يسهم في إيصال المعلومات الدقيقة في المكان والزمان المناسبين.

أما فيما يتعلق بوظيفة الإخبار في مجال الاعلام فهو يزود الجمهور بالبيانات والأحداث والوقائع الداخلية والخارجية لمختلف الأنشطة التي تجعله يدرك قيمة ما يحيط به، مما يؤدي إلى تبلور الوعي السياحي لديه والعمل على جذب والمحافظة على المعالم الأثرية وعلى كل ما يتواجد بالبيئة المحيطة⁽⁵⁴⁾.

وبالنسبة للمهام المناطة بالإعلام في مجال نشر الوعي السياحي البيئي في المجتمع نجد ما يلي⁽⁵⁵⁾:

- تكثيف البرامج التوعوية من خلال النشرات الإرشادية حول الوعي السياحي البيئي.
- توجيه برامج إعلامية خاصة بمعالم السياحة البيئية المستدامة.
- تحفيز التدابير للمحافظة على السمات المادية للسياحة البيئية المستدامة.
- رعاية المواقع والمعالم التاريخية والحياة البشرية البرية.
- تخصيص مساحات صحفية وإذاعية خاصة بالتربية الوطنية ونشر الوعي السياحي.

خاتمة

على ضوء ما تقدم نستخلص أن إدراك أهمية التوازن البيئي في تطوير القطاع السياحي يؤدي إلى التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية التي تعيق التنمية السياحية، فالتدهور البيئي والتغير المناخي كفيل بإلحاق أضرار كبيرة بالمقومات الموجودة في الوجهات السياحية كالصحراء، فقدان التنوع البيولوجي وارتفاع مستوى مياه البحر، التي تسبب في تضيق وتقليل من فرص جذب السياح لمناطق السياحة البيئية .

من خلال الدراسة أعلاه لموضوع التلوث البيئي كأحد عوائق تحقيق تنمية سياحية مستدامة، توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- إن اعتبار مشكل التلوث خطراً جسيماً يرجع سببه الأول والمباشر إلى سوء التسيير ونقص التشريعات والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة، حيث أن الفكر القانوني العربي عامة والجزائري خاصة لم يدرك إلا مؤخراً مدى الحاجة إلى إصدار نصوص قانونية تفرض قيودها وجزائها للحد من ظاهرة التلوث في الاقليم الوطني.

2- التدهور البيئي له انعكاسات بيئية اقتصادية، واجتماعية ثقافية، من الصعب تحديد تكلفتها، فاهتمام المشرع الجزائري بالبيئة يتجسد من خلال سن قوانين تتلاءم مع خصائص البيئة ومكوناتها، وإحداث أجهزة مكلفة بحمايتها وتثمين أوساطها الانتاجية برشد وتكامل.

3- يعد الإطار المؤسسي غير كفيل بالوقاية الناجعة لتعدد عناصر التلوث وتشعب مآربها، لذا وجب تعزيز المنظومة القانونية البيئية بوسائل فعالة تتماشى مع التحولات العالمية، والمجهودات الدولية الإقليمية في حماية البيئة وربطها بالتنمية المستدامة.

4- إن الحفاظ الحكيم والتثمين المشروط لمخزون الموارد الطبيعة وترشيدها، عن طريق تسويق بيئي نموذجي للمنتوج السياحي المحلي بفاعلية، سيقدر الثروة الايكولوجية ويستغلها في المشاريع الإنمائية ذات الطابع البيئي المندمج .

5- التأكيد على اتخاذ بدائل وتدابير كفيلة وناجعة، للتخفيف من المشاكل البيئية المعيقة لمختلف أنماط السياحة عن طريق توعية المجتمع الدولي وضرورة تبني السياحة الخضراء كأحد أدوات السياسة الارشادية للسياحية المستدامة، في ترقية أقطاب التنمية وتوفير عوامل الجذب السياحي للمواقع.

6- تحقيق التوازن المتكافئ والمستقر بين السياحة والبيئة، والترشيد في استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها في المواقع السياحية، كتراث طبيعي وثقافي، وتراث مائي، يستلزم وجود تخطيط مستدام لدفع مثل هذه الصناعة إلى التطور والازدهار بما يتماشى وحماية البيئة وتهيئة أوساطها وتثمينها.

7- تلعب التوعية الجماهيرية دوراً جديراً في تحصين السياحة وتطوير حمايتها، بالاعتماد على تنمية العنصر البشري المستغل لمثل هذه المواقع، باعتباره عنصراً مهماً ومتدخلاً في مجال حماية البيئة وضمن استدامتها، نظراً لكونه المصدر الأساسي في التلوث

البيئي، مما يتطلب إشراكه والجمعيات البيئية، وتوجيهه لكيفية تبني نشاط سياحي انمائي قابل للاستمرار والمساهمة الحضارية البناءة.

8-التكفل بدراسة كل مشروع سياحي حيوي والبحث عن القيمة البيئية المضافة في حماية الموائل الطبيعية، مع تبني أسلوب جديد يعتمد على تقيم التراث الطبيعي والحضاري، من أجل دعم الاستراتيجية الوطنية الهادفة بترقية وتنمية القطاع السياحي في موطنه.

الهوامش

- 1-داود عبد الرزاق الباز، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2007، ص 39.
- 2- محمد جاسم محمد شعبان العاني، التخطيط البيئي : مشاكل البيئة وسبل معالجتها، الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2014، ص 157 .
- 3- حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الاعمال، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 17.
- 4- المادة 4 من قانون 10/03، المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1429 الموافق 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43.
- 5- شيماء فارس محمد العجر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة (دراسة قانونية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2015، ص 25.
- 6- فوزية سعاد بوجلابة، أخطار التلوث البيئي على المعالم الأثرية بمدينة وهران وتلمسان، أطروحة دكتوراه في علم الآثار والمحيط، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 34.
- 7- محمد جاسم محمد شعبان العاني، مرجع سابق، ص 160.
- 8- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007، ص 105 .
- 9- زيرق عبد العزيز، دور الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2013/2012، ص 22.
- 10- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، مرجع سابق، ص 106.
- 11- غازي عبد الفتاح السفاريني، مبادئ الجيولوجيا البيئية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 344 .

- 12- زرواط فاطمة الزهراء، جهاد بن عثمان، التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مقال منشور على الأنترنترنت 2017/12/17 على الساعة 10:39، ص 110.
- 13- حسين علي السعدي، البيئة المائية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان الأردن، 2008، ص 262 .
- 14- بيان محمد الكايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص 36 .
- 15- علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية (دراسة مقارنة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2013، ص 59.
- 16- محمد جاسم محمد شعبان العاني، مرجع سابق، ص 172.
- 17- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص 105.
- 18- حسونة عبد الغاني، مرجع سابق، ص 19.
- 19- مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة) ، الفالوثائق، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص 22
- 20- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 19.
- 21- صليحة محمد عشي، جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2018، ص 22 .
- 22- سماعيل نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص 17 .
- 23- محيي محمد مسعد، المدخل للقوانين السياحة، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2006، ص 79.
- 24- بن سهلة ثاني توفيق، أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الاستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2015/2016، ص 16.
- 25- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2009، ص 82.
- 28- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 25.
- 27- دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة كأحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة قلمة، 22 و23 نوفمبر 2001، ص 574 .

- 28-صليحة محمد عشي، مرجع سابق، ص 217 .
- 29-فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2015، ص 100 .
- 30-هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد التاسع، ديسمبر 2014، ص 223 .
- 31-محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص 104.
- 32-محمد الصريفي، السياحة البيئية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2007، ص 143.
- 33-خان أحلام، زاوي سورية، السياحة البيئية وأثارها على التنمية في المناطق الريفية، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 232 .
- 34-محيي محمد مسعد، مرجع سابق، ص 90 .
- 35-أ.د. محمد دياب، أ.م.د. صفاء عبد الجبار الموسوي ، م.م. حسين منعم الطائي . التنمية السياحية و السياسات المالية النقدية، دار الأيام للنشر و التوزيع، دون طبعة ،عمان الأردن، 2015، ص 12.
- 36-شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2015، ص 22.
- 37-خان أحلام، زاوي سورية، مرجع سابق، ص 236 .
- 38-صليحة محمد عشي، مرجع سابق، ص 191 .
- 39-على زين الدين، دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، مقال منشور في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، كلية السياحة جامعة لبنان، العدد واحد وثمانون، جويلية 2012.
- 40-حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 68 .
- 41-أحسن العايب، عبود زرقين، تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة خنشلة، العدد الثامن و الأربعون، 2016، ص 148 .
- 42-حمزة عبد الحليم، حمزة عبد الرزاق علوان، مصطفى كافي، مروان محمد أبو رحمة، دار العصار العلمي للنشر والتوزيع ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 53 .
- 43-Laurent Denais, Ecotourisme un outil de gestion des écosystèmes, vu de obtention du garde de maitre en écologie internationale, université de Sherbrooke Québec canada, juin 2007, page 25.

- 44- رؤوف محمد علي الإنصاري، السياحة والبيئة : البيئة النامية والنظيفة هي الضمان الأكيد لسياحة جديدة وواعدة، مقال منشور في مجلة سطور الالكترونية، بتاريخ 4 نوفمبر 2012 على الساعة 06:24 مساءً.
- 45- حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، دون طبعة، القاهرة مصر، 2005، ص 83 .
- 46- هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 214 .
- 47- محمد الصريفي، مرجع سابق، ص 201.
- 48- القانون 12/05 المؤرخ في 30 رجب عام 1426 الموافق 4 سبتمبر سنة 2005، يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية رقم 60 .
- 49- أنظر المادة 30، 46، 49 من نفس القانون .
- 50- أنظر المادة 7 من قانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 77 .
- 51- أنظر المادة 11 من نفس القانون.
- 52- أنظر المادة 38 من نفس القانون .
- 53- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 144.
- 54- جميل نسيم، السياحة الثقافية وتثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، 2010/2009، ص 142 .
- 55- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 116.